Revue es Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale

Vol 14 N°03 Année 2020

EISSN 2600- 6502

انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على حركة التجارة الدولية

IMPLICATIONS OF THE EVOLUTION OF THE INTERNATIONAL DIVISION OF LABOR ON THE MOVEMENT OF INTERNATIONAL TRADE

عائشة خلوفي *

جامعة سطيف 1 + مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة (سطيف)+ aicha.kheloufi@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/13؛ تاريخ المراجعة : 2020/09/13؛ تاريخ القبول : 2020/12/13

الملخص

يهدف البحث إلى تبيان ظروف نشأة وتطور التقسيم الدولي للعمل وكيف ساهم نظام تدويل الإنتاج، الانفتاح التجاري، زيادة نشاط الشركات متعددة الجنسيات، في تغيير نمط التقسيم الدولي للعمل، وما رافق هذا من تغيرات في حركة واتجاهات التبادل التجاري الدولي.

وتوصل البحث إلى أن تطور التقسيم الدولي للعمل الصق صفة البينية للتبادل التجاري الدولي، كما أن هذا التقسيم بشكليه القديم والحديث لا عدالة فيه للدول النامية رغم ظهور البعض مها كدول حديثة التصنيع ، وعلى الدول النامية إجمالا خاصة التي تعمل وفق التقسيم التقليدي أن تدفع باقتصادياتها وتعمل على تنويعها من خلال العمل وفق مبدأ التنمية المستدامة، حتى تضمن الاندماج الجيد في منظومة الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، التقسيم الدولي للعمل، تدويل الإنتاج، الانفتاح التجاري.

تصنيف JEL: F10 , F18 , F19

Abstract

The research aims to show the circumstances of the rise and development of the international division of labour and how the system of production internationalization system, trade openness, increased activity of multinational firms, has changed the pattern of international division of labour, and the accompanying changes in the movement and trends of international trade.

The research concluded that the development of the international division of labor has been characterized by the inter-status of international trade, and that this division in its old and modern form does not have justice for developing countries despite the emergence of some as newly industrializing countries, and the developing countries in general, especially those that work according to the traditional division, to push their economies and work to diversify them through working in accordance with the principle of sustainable development, in order to ensure good integration in the global economic system.

Keywords : International trade exchange, international division of labor, internationalization of production, trade openness

JEL classification : F10 , F18 , F19

* عائشة خلوفي، **sachawifi@gmail.com**

مقدمة

يعني التقسيم الدولي للعمل تخصص بلدان معينة أو حتى فروع إنتاجية معينة في هذه البلدان بإنتاج أنواع محددة من السلع والخدمات المخصصة للتبادل الدولي، لقد كان التقسيم الدولي للعمل في بداية نشأته ينبني على تخصص مجموعة من الدول في إنتاج وتصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة وقد أطلق عليه اسم "التقسيم التقليدي الدولي للعمل"، حيث كان التحليل برمته ينبني على أساس نظرية للتبادل موضوعها إنتاج السلع وتداولها من دولة إلى أخرى أي أن الافتراض الأساسي هو تجارة السلع وتداولها بين الأمم.

وقد استمر هدا النمط من التقسيم الدولي للعمل من مطلع القرن 20 حتى سبعينات القرن نفسه، أين عرف هذا النمط بداية تغيرات جذرية ساهمت في بناء تقسيم دولي للعمل جديد، خاصة مع بروز ظاهرة تدويل الإنتاج التي ترافقت مع التكاملات الرأسية والأفقية للشركات متعددة الجنسيات، ولا يقف تطور التقسيم الدولي للعمل عند هدا الحد فقط، فالاندماج الجماعي للدول في المنظومة العالمية في شكل تكتلات اقتصادية والانفتاح التجاري للدول النامية ساهم هو الآخر في رسم تغيرات جديدة لنمط التقسيم الدولي للعمل، هذا الأمر ساهم في شكل كبير في رسم معالم جديدة لحركة واتجاهات التبادل التجاري الدولي.

من خلال هذا الطرح فان الإشكالية التي يُسعى لمعالجتها في هدا البحث تكمن في:

ما انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على حركة التبادل التجاري الدولي؟

ينبثق عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل التي ساهمت في تغير نمط التقسيم الدولي للعمل؟
- ما نتائج تطور هذا التطور على العلاقات التجارية شمال-جنوب؟

وللإجابة على هذه الأسئلة ننطلق من الفروض التالية:

- ساهم كل من نظام تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وإنشاء التكتلات الاقتصادية، الانفتاح التجاري الدولي للدول النامية إلى تغير نمط التقسيم الدولي للعمل؛
- ساهم تطور التقسيم الدولي للعمل في تعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وبهدف البحث إلى:

- حركة التجارة الدولية في ظل تطورات التقسيم الدولي للعمل؛
- مستقبل العلاقات التجارية شمال-جنوب في ظل تطور التقسيم الدولي للعمل.

سنعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي عند الحديث عن تطور التقسيم الدولي للعمل، وعن المنهج التحليلي وهذا عند الحديث عن انعكاسات عن تطور حركة واتجاهات التجارة الدولية من خلال جمع البيانات، تنظيمها وتحليلها.

ولمعالجة الموضوع سيتم تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية:

- تطور التقسيم الدولي للعمل؛
- تحليل الأشكال الأساسية للتقسيم الدولي للعمل؛
- انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على التبادل التجاري الدولي.

1- نشأة وتطور التقسيم الدولي للعمل

يشير مصطلح التخصص بمفهومه الجزئي إلى اقتصار القيام بالعمل إلى فرد أو جماعة، أما من منظور كلي فانه يعني توجيه الدولة قدراتها الطبيعية أو المكتسبة في إنتاج سلع معينة دون غيرها (هيكل، 1996، صفحة 257)، ويُعنى بالقدرات الطبيعية أو المكتسبة المزايا الإنتاجية التي تتمتع بها الدولة التي تمَكنها من إنتاج وتصدير السلع التي تكلفها اقل من غيرها.

وعلى نحو تخصص بلدان معينة في إنتاج سلع محددة، نشأ ما يعرف بالتقسيم الدولي للعمل والذي يعني تخصص بلدان معينة أو حتى فروع إنتاجية معينة في هذه البلدان بإنتاج أنواع محددة من السلع والخدمات المخصصة للتبادل الدولي، ويعني تخصص كل بلد أن بنية مبادلاته الدولية تعكس من جهة شكل اندماجه في السوق الدولية ومن جهة أخرى خصائص البنية الإنتاجية في الداخل، وقد مرت نشأة التقسيم الدولي للعمل بالمراحل التالية:

1-1 مرحلة الرأسمالية التجارية: ساهمت الكشوفات الجغرافية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر والتي شملت أجزاء من آسيا وإفريقيا إضافة إلى العالم الجديد (الأمريكيتين)، في خلق خطوط للنقل البحري تربط أوروبا بالمناطق المكتشفة مساهمة بذلك في تنشيط حركة التبادل التجاري بين أوروبا وهذه المناطق، إذ أصبحت الدول الأوروبية تستورد من هذه الأخيرة المنتجات التي لا تستطيع إنتاجها محليا ليعاد تصديرها بعد ذلك داخل أوروبا، وقد كان حصول أوروبا على هذه المنتجات في بادئ الأمر عن طريق النهب ثم بالتبادل البسيط لتنشئ بعد ذلك الدول الأوروبية منشآت زراعية خاصة في منطقة الأمريكيتين مخصصة لزراعة هذه المنتجات وموجهة نحو الاستهلاك الأوروبي (Amine, 1973, p. 156)

وقد نشأ خلال هذه الفترة ما يعرف ب"الطريق المثلث" وهو عبارة عن خطوط للنقل البحري دامت قرابة ثلاث قرون (19-17) تربط كل من غربي وجنوبي أوروبا بالسواحل الإفريقية والعالم الجديد، إذ تنطلق السفن الأوروبية من موانئ أوروبا محملة بمنتجات أوروبية الصنع، لترسو هذه السفن في موانئ المراكز الأوروبية الممتدة على طول سواحل غربي إفريقيا، ليتم تفريغها ويعاد شحنها هذه المرة بالعبيد لتنطلق من جديد عبر المحيط الأطلسي نحو الأمريكيتين، أين يتم تفريغ شحنة العبيد ليتم توزيعهم على مراكز الإنتاج لتشحن السفن هذه المرة بمنتجات هذه المنشآت (تبغ، سكر، فواكه) وتبحر عبر الأطلسي نحو موانئ غربي أوروبا (الزوكة، 2004، الصفحات 334-335).

والملاحظ من خلال "الطريق المثلث" انه إلى جانب تجارة المنتجات ظهرت تجارة الرق أو العبيد، وعليه فقد شهدت هذه الفترة مرحلة جديدة من مراحل تطور مكونات وأحجام هياكل التجارة الدولية خاصة مع امتداد حركة التوسع الاستعماري في العالمين القديم والجديد وتكوين الشركات الاحتكارية الضخمة التي تحتكر النشاط التجاري في المناطق المعينة لها كشركة الهند الشرقية الهولندية، شركة الهند الشرقية الفرنسية، شركة الهند الشرقية البريطانية (الزوكة، 2004، الصفحات 338-341)، حيث مثلت التجارة بين الدول الأوروبية والمناطق المكتشفة من جهة والتجارة البينية الأوروبية متمثلة في إعادة تصدير منتجات مستعمرات العالمين الجديد والقديم من جهة أخرى اكبر قسط من التجارة العالمية، ففي نهاية القرن الثامن عشر بلغت التجارة الخارجية الفرنسية والتي احتلت المركز الثالث آنذاك بعد انجلترا وهولندا بين 550 و660 مليون فرنك ذهبي منها 220 مليون فرنك تمثل تبادل مباشر مع المناطق المكتشفة، في حين جزء مهم من واردات فرنسا من هولندا وانجلترا (ما يقارب 160 مليون فرنك معا) عبارة عن منتجات المستعمرات معاد تصديرها بين هذه الدول (Amine, 1973, p. 158)، بينما بريطانيا والتي احتلت المركز الأول من حيث حجم التبادل التجاري الدولي كان نصيب تجارتها مع المناطق المكتشفة اكبر من تجارتها مع الدول الأوروبية، فقد مثلت الهند الغربية والعالم الجديد أهم متعامل لها، إذ استوردت بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر من هاتين المنطقتين ما يقارب 56% ومثلت صادراتها لها 70% (دمدوم، 2001، صفحة 83)، أما هولندا احتلالها للمركز الثاني جاء من خلال سيطرتها على خطوط النقل البحري واحتكارها محاور التجارة البحرية الرابط بين الأسواق الأوروبية ومصادر المنتجات سواء كانت في العالم الجديد أو القديم.

من خلال كل ما سبق يتضح أن هذه المرحلة (الرأسمالية التجارية) والتي امتدت من الكشوفات الجغرافية إلى الثورة الصناعية، جعلت الدول الأوروبية تفرض على المناطق المكتشفة تخصص إنتاجي معين قائما على أساس طبيعي (تخصص في منتجات موجهة للاستهلاك الأوروبي) أي على الفوارق في الظروف المناخية الطبيعية والجغرافية لمختلف الدول وفيما تملكه من المواد الأولية ومصادر الطاقة.

2-1 مرحلة الرأسمالية الصناعية: إن تراكم رأسمال لدى تجار أوروبا الناتج عن التجارة البحرية بين أوروبا والمناطق المكتشفة ساهم وبشكل غير مباشر في قيام ما يسمى "الثورة الصناعية" عام 1770، من خلال توجيه قسم كبير من الأموال التي جمعت من تجارة الرق والمزروعات والمعادن من العالمين القديم والجديد، للاستثمار في المجالات العلمية التي تُعنى بتطوير الآلات والمكائن، مما سمح لأوروبا بالدخول في مرحلة الرأسمالية الصناعية والتي امتدت من عام 1770 إلى عام 1870

فقد شهدت دول أوروبا في هذه الفترة العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية سمحت بانتقال مركز ثقل الاقتصاد من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، فقد بلغ معدل الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1840-1870 في الدول الأوروبية الكبرى على النحو التالي: 4.6% في بريطانيا، ألمانيا 4.5%، فرنسا 4%(Samuelson, 1990, p. 07) ، وقد كانت بريطانيا اسبق دول أوربا جميعا في ميدان الصناعة ففي عام 1870 أنتجت بريطانيا ثلث الإنتاج الصناعي العالمي، وقد ارتكزت بها الصناعة في بداياتها على فرع النسيج فخلال الفترة 1700-1840 كانت الصناعات النسيجية تنمو بمعدل 14.8% سنويا، مما استدعى تسويقها على نطاق أوسع من السوق الوطني، وقد كانت وجهة هده الصادرات المستعمرات في العالمين خاصة الهند إضافة إلى الدول الأوروبية (دمدوم، 2001، صفحة 85).

وما صاحب عملية تطور فرع النسيج في بريطانيا زيادة الحاجة إلى المواد الخام متمثلة في القطن، فقد انتقل استهلاك بريطانيا من هذه المادة من 3 مليون جنيه في 1776 إلى 50 مليون جنيه في 1799، مما استدعى ارتفاع الواردات منه من 1.6 مليون جنيه خلال 1721-1730 إلى 35.4 مليون خلال 1766-1776 لتصل خلال 1796-1800 إلى 37.35 مليون جنيه أي ارتفعت خلال القرن 19 بحوالي 10.5 مرة (دمدوم، 2001، صفحة 85).

ولم ترتفع واردات بريطانيا من القطن فقط، فقد لوحظ أن وارداتها من الحبوب زادت أيضا فبعد أن كانت بريطانيا مُصدرا لها أصبحت مستورد صاف لها، فقد شكلت الحبوب 0.7% من إجمالي الواردات البريطانية عام 1772 لتنتقل هذه النسبة إلى 4.4% عام 1790 لترتفع بعد ذلك عام 1800 إلى حوالي% 9(Thomas, 1981, p. 92) ، ويرجع سبب ارتفاع واردات الحبوب إلى تنمية القطاع الصناعي من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج، حيث أن فرع النسيج صناعة كثيفة العمل لذلك تخفيض تكلفة الإنتاج يستدعي تخفيض الأجور ولان 60% من أجرة العامل البريطاني مخصصة للحبوب، لذلك تخفيض الأجور يستلزم تخفيض أسعار الحبوب وعليه فعلى بريطانيا استيرادها من بلدان تنتجها بأسعار اقل (وكانت آنذاك بعض الدول الأوروبية هي المعنية) مما لو قامت هي بإنتاجها محليا (دمدوم، 2001، صفحة 87)، مقابل تصديرها لمنتجات القطاع الصناعي لأنها أكثر تفوقا فيه من بقية الدول الأخرى مما يعني نشوء تقسيم دولي للعمل يعبر عن ذلك، وبذلك شكلت بريطانيا عام 1870 اكبر قوة تجارية بسيطرتها على 28% من إجمالي التجارة العالمية (Forowicz, 1995, p. 45)، حيث مثلت المواد الأولية والزراعية 87% من إجمالي وارداتها أما عن الصادرات فقد مثلت المواد المصنعة ما نسبته 84% من إجمالي الصادرات (Samuelson, 1990, p. 10).

اثر هذا التغير في هيكل الاقتصاد البريطاني على علاقاته الاقتصادية الخارجية وباعتباره محرك الاقتصاد العالمي آنذاك فقد تغيرت معه ولمصلحته هياكل اقتصاد دول أخرى، فبالنسبة للعلاقات مع الدول الأوروبية زادت واردات بريطانيا من الحبوب الأوروبية إضافة إلى زيادة صادراتها من المنسوجات إلى هذه الدول وهذا الأمر لم تعهده بريطانيا قبل الثورة الصناعية، إلا أن الأثر البالغ في العلاقات البريطانية الخارجية كان متعلقا بتجارتها مع مستعمراتها خاصة الهند، فإذا كانت الأسواق الخارجية شرطا ضروريا لاستمرار نمو القطاع الصناعي الناشئ (النسيج) في بريطانيا، فان ذلك استلزم تحطيم الأسواق الخارجية للدول التي تصدر القطنيات فالهند التي كانت تعتبر اكبر مصدر للمنتجات القطنية انخفضت صادراتها من هذه المنتجات من 1.3 مليون جنيه إلى اقل من 100 ألف جنيه خلال الفترة 1815-1832 أي ضياع 90% من أسواقها الخارجية وامتد هذا الضياع إلى الأسواق الداخلية بسبب منافسة المنتجات البريطانية فزادت واردات الهند

من المنسوجات البريطانية للفترة نفسها من 26 ألف جنيه إلى 400 ألف جنيه أي أنها تضاعفت 16 مرة، كما انتقلت صادراتها من القطن الخام من 39 مليون جنيه إلى 963 مليون جنيه بين 1813-1914 (دمدوم، 2001، صفحة 86)، وبذلك تغير هيكل اقتصاد الهند ووُظف لمصلحة التصنيع في بريطانيا من خلال تقلص دور الصناعة فيه وانتقاله إلى اقتصاد زراعي تصديري، وبذلك فان التقسيم الدولي للعمل اتسم بطابع غير مستقر إذ أن تفوق دولة ما في إنتاج سلعة معينة أدى إلى زعزعة مواقع دول أخرى كانت تعتبر قبل ذلك المصدر الرئيس في العالم لتلك السلعة.

من جهة أخرى بعد عام 1840 لم تعد الصناعة في بريطانيا مرتكزة على فرع النسيج بل انتقلت إلى الصناعات التعدينية والميكانيكية مما يعني احتياجها لمواد أولية غير القطن (معادن، فحم..) وقد وُظفت لهذا الشأن مستعمرات العالم الجديد، من جانب أخر فان التطور الصناعي لم يعد حكرا على بريطانيا ففي منتصف القرن 19 انتقل هذا التطور ليشمل دول أوروبا الغربية: فرنسا عام 1860، ألمانيا 1850، وليس هذا فحسب بل تخطى حدود أوروبا لينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1860، اليابان 1880، وقد نتج عن هذا الانتشار زيادة في حجم الإنتاج الصناعي بشكل يفوق القدرة الاستيعابية لأسواقها المحلية، وقد تطلب ذلك منها كميات من المواد الخام بشكل يفوق قدرة ما توفره اقتصادياتها المحلية.

ومن هنا بدأت تلك الدول تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها هذه وتمدها باحتياجاتها من السلع الأولية، ومن هذا المنطلق اتجهت أنظار الدول الصناعية نحو مستعمراتها القديمة (الدول النامية)، للقيام بهذا الدور الاقتصادي وإبقائها كمصدر رخيص للمواد الأولية وكسوق واسعة ورائجة لمنتجاتها الصناعية، وبذلك ظهرت دول تقوم بتصدير منتجات القطاع الصناعي مقابل استيرادها لمنتجات ضرورية لنمو القطاع كالمواد الخام والتي يتم الحصول عليها من المستعمرات.

وعليه فان من الخصائص المميزة لتكون التقسيم الدولي للعمل في هذه المرحلة انه لم يحصل تحت تأثير العوامل الطبيعية فقط بل تعداها إلى عوامل اقتصادية كتراكم رأسمال مثلا وأخرى غير اقتصادية (استعمارية)، فهذه الأخيرة لعبت دورا كبيرا في تحديد نمط التطور الاقتصادي للبلدان المستعمَرة إذ عمدت السلطات الاستعمارية إلى تدمير البنى الاقتصادية التقليدية للمستعمرات، وخلقت الظروف الملائمة لاعتماد الزراعات التصنيعية المخصصة للتصدير وأعاقت بذلك قيام الصناعة الوطنية.

1-3 مرحلة الرأسمالية المالية: يرجع مصطلح الرأسمالية المالية إلى ظاهرة سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية وانتشار شركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوروبية وذلك خلال الربع الأخير من القرن 19، فبانتقال التطور الصناعي من فرع النسيج والذي اعتمد على رؤوس الأموال الفردية إلى الصناعات الميكانيكية والمعدنية والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، استلزم الأمر تدخل المصارف كممول للمشروعات الصناعية (خبابة و بوقرة، 2014، صفحة 71)

الأمر الذي تولد عنه احتكار مصادر المواد الخام بفتح مجالات واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الأوروبية في الخارج بأرباح عالية، فمنذ نهاية القرن 19 اضطلع تصدير رأس المال بدور هام في التقسيم الدولي للعمل فكان رأسمال شركات الدول الصناعية يوظف بنسبة كبيرة في اقتصاديات الدول المتخلفة، حيث وُجه الرأسمال الأجنبي في تلك البلدان نحو القطاعات التي تتميز بكثافة عمالية عالية كالمشروعات الزراعية والصناعات الاستخراجية، مساهما بذلك في الإبقاء على البنية الزراعية الخامية المتخلفة لاقتصاديات تلك البلدان والتي أقامها النظام الاستعماري الأوروبي خلال المراحل السابقة، وبذلك تعمقت درجة تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

ونتيجة لذلك اتخذ التقسيم الدولي للعمل خلال هذه الفترة طابعا مشوها، فبانتهاء عملية تكون أسس التقسيم الدولي للعمل في بداية القرن 20 انقسم العالم إلى "مركز" متطور و"محيط" هامشي متخلف وتابع للمركز، تلك هي السمة الأبرز للتقسيم الدولي للعمل الذي ظهر في مطلع القرن 20 والتي لا تزال قائمة بنسبة كبيرة حتى الآن، وقد استمر نمط التقسيم الدولي للعمل (التقليدي) هذا من مطلع القرن 20 حتى سبعينات القرن نفسه، أين عرف هذا النمط بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات جذرية مست أشكاله واتجاهاته بسبب عوامل أساسية هي:

- **توسع تركز رأس المال وظهور الشركات متعددة الجنسيات:** أدى دخول الولايات المتحدة الأمريكية كممول للحلفاء في الحرب العالمية الثانية إلى توسع الطاقات الإنتاجية لشركاتها وبسط نفوذها أوروبيا، لكن بعد انتهاء الحرب أصبحت هذه الطاقات عاطلة وسرعان ما تداركت الأمر بمشاريع إعادة إعمار أوروبا أين زاد نفوذها، وكرد فعل للحد من نفوذ هذه الشركات ظهرت الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات وقد توسع نشاط هذا النوع من الشركات إلى خارج أوروبا بعد استعمال النفط كمصدر للطاقة في الصناعة بدلا من الفحم، هذا وإلى جانب الاتجاه النزولي لمعدلات الأرباح في الدول الرأسمالية المتقدمة بعد انتشار الصناعة وتطورها بسبب ارتفاع معدلات الأجور فيها ومحدودية الفرص الاستثمارية نتيجة للتركز الرأسمالي الشديد (رصاع، 2013، الصفحات 136-137)، إضافة إلى عدم قدرة الأسواق المحلية لاستيعاب منتجات الشركات العملاقة خاصة بعد استخدامها المكثف للتكنولوجيا، مما دفع هذه الشركات للخروج إلى الإطار العالمي إنتاجا وتوزيعا بما يتلاءم مع قدراتها الإنتاجية والتسويقية.

- **الثورة العلمية والتكنولوجية:** أدى توجيه الدول الصناعية لرؤوس أموالها نحو مجال البحث العلمي إلى ثورة علمية وتكنولوجية أثرت على اتجاهات التقسيم الدولي للعمل من خلال ما يلي (دياب، 2010، الصفحات 43-44):

- أدت هذه الثورة إلى انخفاض نسبي في الدور الذي تلعبه الخامات والمواد الغذائية بالنسبة للدول الصناعية والتي كانت تحصل عليها من الدول النامية، فقد ساهمت هذه الثورة في ترشيد الخامات الطبيعية والتوسع في إنتاج الخامات البديلة والاصطناعية في الدول الصناعية، وأدت الثورة العلمية في المجال الزراعي إلى ارتفاع مستوى الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية والخامات الزراعية في الدول الصناعية كل ذلك أدى إلى تقويض ذاك الأساس الذي قام عليه التقسيم الدولي للعمل منذ بداية القرن 20، فلم يعد بالإمكان استمرار تطوره من خلال تخصص البلدان النامية في إنتاج الخامات والمواد الغذائية الزراعية حصرا.
- تسارعت تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية عمليات التقسيم الدولي للعمل بين الدول الصناعية المتطورة نفسها، فتحت تأثير هذه الثورة برز تناقض بين الميل لتطوير الإنتاج الواسع المنمط من جهة وازدياد تعقيده وتعاظم تنوع المنتجات من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل حتمية تخصص الدول الصناعية في إنتاج أنواع معينة من السلع واقتناء أنواع أخرى من السلع نفسها من بلدان صناعية أخرى.
- أتاحت الثورة العلمية والتكنولوجية إمكانية التجزئة التنظيمية للسلسلة التكنولوجية الواحدة، وتوطين حلقاتها بشكل مستقل عن بعضها البعض وذلك مما يتفق على أفضل نحو مع مقتضيات الكفاءة الاقتصادية لكل حلقة وليس فقط للسلسة ككل، ونتيجة لذلك فان أجزاء منفردة من فروع الإنتاج أصبحت هدفا للتخصص وليس الفروع بالكامل مما أتاح إمكانية تدويل إنتاج السلع.

- **انهيار النظام الاستعماري:** لعب هذا الانهيار دورا هاما في التحولات التي طرأت على التقسيم الدولي للعمل فبعد نيلها استقلالها واجهت الدول حديثة الاستقلال مهمة السعي لتغير موقعها في التقسيم الدولي للعمل، من خلال رفع مستوى تطورها الاقتصادي بحتمية إقامة اقتصاد وطني متنوع ومتعدد الفروع.

- **انتهاج سياسات التصنيع في الدول النامية:** هيأت التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والتحولات الهيكلية التي شهدتها الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأساس الموضوعي لسياسات التصنيع في الدول النامية خاصة بعد نيل هذه الأخيرة استقلالها السياسي، فرغبة منها في تغيير موقعها في التقسيم الدولي للعمل تبنت عدة من هذه الدول سياسة تشجيع الصادرات من خلال التصنيع من اجل التصدير وهو نمط أكثر انفتاح على العالم الخارجي ويتقلص فيه دور الدولة مقارنة بنمط إحلال الواردات، وقد فسح هذا النمط المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار داخل الدول المتبناة لهذا النمط.

- **تعاظم ظاهرة التدويل:** سمح كل من الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في محاولتها دخول مرحلة التصنيع من جهة وما نتج عن الثورة العلمية من إمكانية التخصص في أجزاء منفردة من فروع الإنتاج من جهة أخرى بتصاعد ظاهرة تدويل الإنتاج بقيادة الشركات متعددة الجنسيات، فخلال سبعينات القرن الماضي وبتوسع مجالات الاستثمار الأجنبي قامت هذه الشركات بتوزيع نشاطها الإنتاجي (خاصة كثيف العمل) والتسويقي جغرافيا عبر مختلف مناطق العالم خاصة النامية منها مستفيدة بذلك من توافر العمالة وموارد الطاقة والقرب من مواقع التسويق (حشماوي، 2006، الصفحات 07-08)، وتنظم العديد من هذه الشركات عملية تدويل إنتاجها خاصة في الصناعات الثقيلة بطريقة الخط الإنتاجي الواحد حيث لا تتخصص فروعها بإنتاج سلع جاهزة، وإنما بإنتاج قطع معينة لسلع معينة بل حتى أجزاء من القطع، ويكون نصيب الدول النامية من هذا الخط إما التصنيع الهامشي لأجزاء من القطع أو أنها تكون نقطة تجميع هذه القطع.

ونتيجة لكل العوامل السابقة الذكر تغير الشكل التقليدي للتقسيم الدولي للعمل وأصبح هناك تقسيم دولي جديد أين لم تعد فيه وظيفة كل الدول النامية إنتاج الخامات فقط، فقد ظهرت بعض الدول النامية تصدر منتجات مصنعة (كثيفة العمل نسبيا) إلى الدول الصناعية وتستورد منها منتجات مصنعة (كثيفة رأسمال نسبيا)، لكن تصديرها للسلع الصناعية لا يعني الغياب الكامل للمواد الأولية من مجمل صادراتها.

2- تحليل الأشكال الأساسية للتقسيم الدولي للعمل

وهذا من خلال التطرق إلى ما يلي:

2-1 التقسيم التقليدي للعمل: ينبني هذا النوع من التقسيم على تخصص مجموعة من الدول في إنتاج وتصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة، ويكون التخصص في هذه الحالة مبني على توزيع دولي لقطاعات اقتصادية (زراعة، صناعة) أو لفروع إنتاجية (فرع المناجم، فرع الصناعات التحويلية)، بمعنى أن تتخصص دول معينة في إنتاج السلع الزراعية وقد تخصص أخرى في فروع إنتاجية كالصناعات الاستخراجية أو التحويلية وهي في مجملها خامات، وهذا ينطبق على الدول النامية في إنتاجها للمواد الأولية في مقابل ذلك تخصص الدول المتقدمة في إنتاج المواد المصنعة، ويحكم هذا التخصص اختلاف المستوى التقني أو مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل دولة، وبالتالي فان النظرية التقليدية للتقسيم الدولي للعمل كانت تقوم في إطار ما يسمى بالمزايا النسبية على تبرير تخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع المصنعة وتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام، وكان التحليل برمته ينبني على أساس نظرية للتبادل موضوعها إنتاج السلع وتداولها من دولة إلى أخرى أي أن الافتراض الأساسي هو تجارة السلع وتداولها بين الأمم.

2-2 التقسيم الجديد الدولي للعمل: إن الافتراض الذي انبنى على أساسه التقسيم التقليدي للعمل لم يعد مقبول في ظل تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتوجيهها للاستثمار الأجنبي إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي للدول النامية، وما نتج عن كل هذا من تعاظم لظاهرة تدويل الإنتاج، فالسلعة الواحدة يتم تجزئة مراحل إنتاجها في دول مختلفة فقد تجمع في دولة أو دول ثانية وقد تسوق في دولة أو دول ثالثة فالسلعة الواحدة يشارك في إنتاجها أمم مختلفة، فإذن نحن أمام مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة، وليس هناك تخصص أو تقسيم للعمل كامل لبلد ما في إنتاج السلعة؛ بل تخصصات أو تقسيمات مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج السلعة نفسها وفي ضوء ذلك يمكن الحديث إذن عن تكامل إنتاج عابر للقوميات، إذ لم يعد تقسيم العمل الدولي يقوم اليوم (على المواجهة بين الصناعة والزراعة؛ بل أصبح الأمر يبدو وكأنه قائم بين مستويات العمل داخل نفس مؤسسة، فالتقسيم الدولي أصبح بين رأس المال والعمل وبين الإدارة وعمليات الإنتاج.

ويظهر التقسيم الجديد للعمل على انه وليد التطور الكيفي الذي وصلته قوة الشركات متعددة الجنسيات فهو تقسيم ينطلق من داخلها وعلى أساس ثورة علمية وتكنولوجية هائلة، فالواقع يؤكد على أننا نعيش ثورة صناعية ثالثة مقابل الثورة الصناعية الأولى والتي قامت في بريطانيا (1770)، والثورة الصناعية الثانية والتي كانت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (1913) على أساس اكتشاف الكهرباء والنفط وازدهرت فيها صناعة السيارات والطائرات والسلع الاستهلاكية المعمرة، فالثورة الصناعية الثالثة والتي تقوم حاليا بقيادة جميع الدول الصناعية الكبرى وعلى استخدام الذرة والالكترونيات والهندسة الوراثية تبشر بان مجالات تحقيق الربح والتراكم الرأسمالي في الفترة القادمة ستكون من خلال طرح نوعيات جديدة تماما من السلع غير المألوفة حاليا، وبذلك عملت هذه الشركات لتحقيق هذا من خلال إعادة توزيع التخصص على المستوى العالمي وفق عمليتين هما:

- **إعادة نشر الزراعة شمالاً:** حيث تقوم الدول الصناعية بإعادة نشر الزراعة على مستواها بالاعتماد على صناعة التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، إذ بفضلها تتحول الزراعة إلى صناعة حقيقية فنجد أنفسنا أمام ظاهرة المزارع الصناعية أو المصانع الزراعية وهو نحو يمكن هذه الدول من امتلاك فائض غذائي ضخم واحتكار تسويقه، وعليه تبدو معالم تقسيم عمل دولي جديد داخل القطاع الزراعي بحيث يصبح المركز هو المنتج والمصدر الرئيسي للأغذية من حبوب، لحوم، ألبان ومشتقاتها...، على أن يستمر تخصص المحيط في إنتاج محاصيل التصدير من خامات وغذاء: كالقطن، المنتجات الزيتية، الفواكه، النباتات الطبية، لكي تصدر إلى كبريات مصانع إنتاج الغذاء في دول المركز ليعاد تصديرها وبأسعار احتكارية للمحيط المتخلف.

- **التكنولوجيا وإعادة توزيع الصناعة في العالم**: حيث يتم تقسيم العمل هنا بأسلوبين متكاملين:

- على مستوى كل دولة هناك عمليات تفكك راسي مع تكامل أفقي وهذه الوحدات تتكامل راسيا إلى الأمام والخلف على المستوى العالمي لتحقيق وفرات الحجم؛

- **إعادة توطين الصناعات**: حيث أن نمط الإنتاج الرأسمالي يتخلى حاليا عن الصناعات التقليدية للثورة الصناعية الأولى كصناعة المنسوجات والصناعات التعدينية لصالح الدول النامية، وبعض صناعات الثورة الصناعية الثانية كتجميع السيارات والسلع الكهربائية مع التصنيع لبعض أجزائها لصالح الدول حديثة التصنيع، وهي الصناعات التي تتميز بكثافة عنصر العمل فيها وبكثافتها في استخدام المواد الخام واحتياجها للطاقة وتلويثها للبيئة، أما الصناعات التي تقوم على التكنولوجيا العالية والخدمات التي تحتاج إلى مهارات علمية متخصصة ومستويات متميزة من الجودة وتكنولوجيا المعلومات تبقى حكرا على الدول المتقدمة.

وقد يُفهم من خلال إعادة توطين الصناعات في دول المحيط بأن التصنيع اخذ ينتشر جنوبا خصوصا مع تجارب الدول حديثة التصنيع، وهو اتجاه (التصنيع جنوبا) يوفق بين رغبة هذه الشركات بنقل الصناعة غير الحيوية من المركز إلى المحيط، ويلبي جزئيا طموحات الدول النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات، ولكن من شأنه أن يحول الدول النامية من مواقع لاستخراج الثروات الطبيعية إلى مواقع للتجميع الصناعي الأولي والهامشي، الأمر الذي سيؤثر في هيكل مبادلاتها التجارية نتيجة لهذا التقسيم ومن خلال المحور التالي سيتم معالجة نتائج التقسيم الدولي للعمل على التبادل التجاري الدولي.

3- انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على حركة التبادل التجاري الدولي

من خلال هذا المحور سيتم التطرق إلى نتائج التقسيم الدولي العمل على التبادل التجاري الدولي، باعتبار أن هيكل المبادلات يعكس نمط التخصص الدولي وهذا من خلال دراسة هذا التطور قبل الثمانينات* وبعدها.

3-1 هيكل واتجاهات التبادل التجاري الدولي خلال 1800-1980

3-1-1 هيكل واتجاهات التبادل التجاري الدولي خلال الفترة 1800-1945: يمكن دراسة هاته المرحلة إلى ثلاث تقسيمات كما يلي:

أ- خلال الفترة 1800-1913:

- **التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الدولي خلال هاته الفترة**: تميزت هذه الفترة كون التجارة الدولية كانت تحت الهيمنة البريطانية خاصة في بداية هاته الفترة أين بلغت 28% من إجمالي التجارة العالمية، على الرغم من تراجعها بعض الشيء لصالح بلدان صناعية ناشئة آنذاك (ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) كقوى تجارية وصناعية منافسة لبريطانيا (Forowicz, 1995, p. 45)، كما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم 01: نسبة مساهمة أهم الدول في التجارة العالمية خلال عامي 1850 و1913

	بريطانيا	الولايات المتحدة الأميركية	ألمانيا	فرنسا	اليابان
1850	%18.0	%5.5	/	%6.2	/
1913	%17.6	%10.3	%12.5	%7.7	%1.8

Source: (Rainelli, 2000, p. 09)

من الجدول السابق يلاحظ تمركز التجارة الدولية في مناطق جغرافية معينة خاصة في أوروبا، أين سيطرت هاته الأخيرة في بداية القرن 19 على 67% من إجمالي التجارة العالمية وعلى حوالي 62% من هذه الأخيرة عام 1913 (Bairoch & Kozul, September 1995, p. 09)، حيث أن هذا التراجع في هذه النسبة ناتج عن ظهور قوى تجارية أخرى خارج أوروبا خاصة الولايات الأمريكية واليابان.

- **الخصائص الهيكلية للتبادل التجاري الدولي خلال هذه الفترة:** إن بنية التجارة الدولية خلال هذه الفترة تعبر عن تخصص دولي بين مركز متطور تمثله الدول الصناعية ومحيط نامي تمثله الدول النامية، وقد طغت التجارة في المواد الأولية على طبيعة المبادلات بين هذين الطرفين (تجارة شمال–جنوب)، وقد استمرت هيمنة المواد الأولية في المبادلات التجارية وتمت في الواقع أسرع بقليل من التجارة في المواد المصنعة خلال الفترة (1870-1913) وبلغت هذه التجارة ذروتها في أواخر 1890 عندما مثلت ما نسبته 68% قبل أن تتراجع إلى 62.5% عام 1913 (Bairoch & Kozul, September 1995, p. 09)، والجدول الموالي يبين تطور بنية الصادرات الدولية خلال 1870-1913

الجدول رقم 02: بنية الصادرات الدولية خلال الفترة (1870–1913)

	المواد المصنعة	المواد الأولية
1880–1876	%26.5	%63.5
1900–1896	%25.3	%64.7
1913	%27	%63

المصدر: (دمدوم، 2001، صفحة 100)

والملاحظ من الجدول انه خلال هذه الفترة مثلت صادرات المواد الأولية أكثر من ثلثي الصادرات العالمية والتي كانت من المحيط النامي نحو المركز الصناعي والتي كانت بريطانيا أساسه في بدايات هذه الفترة، حيث كانت تصدر أساسا المنسوجات في مقابل استيرادها لمستلزمات هذا القطاع من مواد زراعية (قطن خام) ومواد استهلاكية (حبوب)، غير أن انتشار وتطور التصنيع في أوروبا وخارجها غير من بنية المبادلات التجارية الدولية، فبعد أن كانت واردات هذه الدول (حديثة التصنيع آنذاك) في بداية هذه الفترة يتمثل أساسا في المنسوجات أصبحت تتكون في نهايتها من المواد الوسيطة، والجدول الموالي يبين بنية تجارة أهم الدول المصنعة لعام 1913

الجدول رقم 03: بنية تجارة أهم الدول الصناعية لعام 1913

	واردات				صادرات			
	مصنعة	**غذائية**	**أولية**	**المجموع**	**مصنعة**	**غذائية**	**أولية**	**المجموع**
بريطانيا 1913	%19.8	%40.4	%39.8	%100	%68	%5.6	%26.4	%100
فرنسا (1913–1910)	%19.4	%23	%57.6	%100	%59.2	%12.2	%28.6	%100
ألمانيا 1913	%13.7	%28.5	%57.8	%100	%67	%10.7	%22.3	%100
الولايات المتحدة (1913–1901)	24.8%	23.8%	51.7%	100%	%25.8	%30.3	%43.9	%100

المصدر: (دمدوم، 2001، صفحة 101)

يلاحظ من الجدول أن اغلب واردات هذه الدول هي من المواد الأولية والغذائية كما أن صادراتها هي بالأساس مواد مصنعة، عاكسة بذلك التقسيم التقليدي للعمل، كما أن انتشار وتطور التصنيع في أوروبا جعلها تسيطر على النسبة الأكبر من التجارة الدولية فاقت 60% خلال الفترة (1800-1913) ،

حيث أن نسبة عالية من هذه التجارة المسيطر عليها أوروبيا هي عبارة عن تجارة بينية أوروبية مثلت عام 1913 ما نسبته 40% من إجمالي التجارة الدولية وتخص الدول الأكثر تصنيعا وذات المستوى الاقتصادي المتشابه في ذلك الوقت وهي: بريطانيا، فرنسا، ألمانيا (Samuelson, 1990, pp. 08-09).

ب- **فترة ما بين الحربين (1913-1945)**

خلال هذه الفترة سجلت التجارة الدولية أدنى مستوياتها فقد شهدت معدلات نمو ضعيفة بلغت 0.4% سنويا بالمتوسط (Samuelson, 1990, p. 10)، وتخفي هذه الفترة فترات انتعاش من 1919 إلى 1925 بعدها شهدت انهيار كبير عام 1929 بسبب أزمة الكساد، وقد كانت التجارة الدولية تتعلق بالظروف الداخلية لكل بلد خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المتبناة بعد أزمة 1929.

وتعتبر أزمة الكساد الاقتصادي لعام 1929 نقطة فاصلة في تطور المبادلات الدولية، ففي عام 1928 مثلت التجارة الدولية ما قيمته32.6 مليار دولار في حين بلغت عام 1928 ما قيمته 22 مليار، كما سجل عام 1933 اكبر انهيار سجلته التجارة الدولية أين انخفض حجم التجارة الدولية إلى 60% عما كان عليه في عام 1929 (Forowicz, 1995, p. 45)، وإجمالا فقد شهدت هذه الفترة تنوع الهرم السلمي للقوى التجارية فظهرت كندا وبعض دول أوروبا الشمالية كمصدر للسلع الصناعية، كما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم 04: حصة البلدان الرئيسة من التجارة في السلع المصنعة خلال (1913-1937)

	1913	1929	1937
بريطانيا	%30.6	%23.8	%22.4
الولايات المتحدة الأمريكية	%13.0	%21.4	%20.3
فرنسا	%12.7	%11.1	%6.1
ألمانيا	%27.5	%21.9	%23.4
بلجيكا، ايطاليا، السويد، سويسرا	%13.1	%14.5	%15.4
كندا	%0.7	%3.4	%5.0
اليابان	%2.5	%4.1	%7.5

Source: (Rainelli, 2000, p. 11)

وبالفعل فالجدول يبين بروز كل من كندا ، السويد، سويسرا وحتى ايطاليا كدول صناعية جديدة وهذا بفعل انتشار التصنيع بها نتيجة للمحاكاة التي تقوم بها الشركات، وبالنسبة لبنية التجارة الدولية خلال هذه الفترة فقد كان النصيب الأكبر بنسبة 64% من التجارة الدولية للمواد الأولية، حيث بلغت عام 61.3% عام 1929 لتنتقل عام 1929 حوالي 64.3%، إذ نجد إن المواد المنجمية حلت شيئا فشيئا محل المواد الزراعية، أما السلع الصناعية فقد تعددت بين السلع الموجهة للاستهلاك العام، السلع الوسيطة، التجهيزات، هذه الأخيرة ارتفعت من 22.4% في عام 1913 إلى 33% عام 1939 (Rainelli, 2000, pp. 11-12)

ج- خلال الفترة (1945- 1980): وسيتم التطرق إلى:

- **التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية خلال 1945-1980**: شهدت التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فترة توسع كبيرة جدا استمرت حتى أوائل السبعينات أين عرفت تراجعا بسبب انهيار نظام "بروتن وودز" وأزمة النفط (1973) ابن انخفض معدلها إلى 5.8% سنويا (Samuelson, 1990, pp. 11-12)، وخلال هذه الفترة أصبحت الو.م.أ المهيمن الرئيس على التجارة الدولية، والجدول الموالي يوضح ذلك ويبين التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للنجارة العالمية حسب المناطق خلال عامي 1950 و1958

	1950	1958
الدول الصناعية	**%63.6**	**%69.2**
الو.م.أ	%22.3	%21.9
اليابان	%1.5	%3
أوروبا الغربية	%30.8	%44.3
إفريقيا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا	%5	%4
الدول النامية	**%31.4**	**%26.8**
المجموع	**%100**	**%100**

Source: (Rainelli, 2000, p. 15)

وفعلا فالجدول يوضح الهيمنة الأمريكية للتجارة العالمية بنسبة 22% وقد اكتسبت الو.م.أ هذه المكانة بسبب الدمار الذي لحق بالدول الأوروبية والأسيوية المشاركة في الحرب، كما يلاحظ تنامي نصيب اليابان في التجارة العالمية وظهور كل من إفريقيا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا كمساهم في التجارة العالمية.

- **الخصائص الهيكلية للتبادل التجاري الدولي (1945-1980)**: شهدت التجارة الدولية خلال هاته الفترة تغيرات هيكلية يمكن دراستها من خلال ما يلي:

- **بنية التبادل التجاري الدولي**: شهدت هذه الفترة تغيرات جذرية في البنية القطاعية للتجارة الدولية فبعدما كانت الحصة الأكبر من الصادرات العالمية عبارة عن مواد أولية والتي فاقت نسبتها 64% عام 1937 بينما كانت تمثل المواد المصنعة خلال العام نفسه ما يقارب 25% (Rainelli, 2000, pp. 11-12)، ليصبح متوسط نسبة هذه الأخيرة خلال الفترة (1950-1980) حوالي 50 % أي إن التجارة في المواد المصنعة كانت تنمو بشكل أسرع من باقي المواد الأولية، والجدول الموالي يوضح تطور تركيبة الصادرات العالمية خلال الفترة 1950-1980

الجدول رقم 06: تطور تركيبة الصادرات العالمية خلال الفترة 1950-1980

	1950	1963	1973	1978	1980
منتجات زراعية	%46	%29	%21	%16	%15
منتجات معدنية	/	%6	%6	/	%4
منتجات طاقوية	/	%10	%11	/	%23
منتجات مصنعة	%40	%55	%62	%60	%58

Source: (Adda, 2004, p. 68)

فالجدول يوضح أن المواد المصنعة ديناميكية في النمو أكثر من المواد الزراعية والمعدنية والطاقوية فخلال الفترة 1960-1970 كانت قيمة المواد المصنعة تنمو بمعدل 12% وباقي المواد (زراعية، معدنية، طاقوية) بنسبة 4%، إلى غاية الأزمة البترولية (أزمة السبعينات) أين أصبحت المواد الطاقوية أكثر ديناميكية من باقي المواد وإذا ما تم استثناء المواد الطاقوية من الصادرات العالمية، فنجد أن المواد المصنعة أكثر ديناميكية من كل المواد الأولية، حيث أن هذه الأخيرة عرفت تدهورا في نصيبها من الصادرات العالمية أين انتقلت النسبة من 53.5% عام 1953 إلى 35 عام 1969 (دمدوم، 2001، صفحة 105)

- **تشكل أقطاب تجارية:** خلال هذه الفترة تشكلت أقطاب تجارية ثلاثة تشمل مناطق معينة من العالم، هذه المناطق هي أكثر دول العالم تصنيعا، والجدول الموالي يبين هاته الدول ونسبة المنتجات التصنيعية في تجارتها صادرا ووارادا

الجدول رقم 07: تطور نسبة المنتجات الصناعية في تجارة الأقطاب الثلاثة خلال عامي 1963 و1994

	الو.م.أ		أوروبا الغربية		اليابان	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
1963	%53.2	%47.4	%71.8	%46.6	%90	%22.6
1994	%73.9	%79.1	%78.9	%73.5	%95.2	%49.2

Source: (Gervaise & Jambard, 1998, p. 90)

شملت هاته الدول حسب الجدول كل من: أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية، اليابان، أطلق عليها اسم "the Triad**"، إذ يلاحظ أن نسبة المصنعًات في صادراتها بداية من ستينات القرن الماضي ما يفوق 50% ليرتفع بداية التسعينات من القرن نفسه إلى ما يفوق 70% صادرا ووارادا، الآمر الذي جعل التجارة بين هاته الدول خلال هاته الفترة ما يوافق 75% من التجارة العالمية تقوم بين هذه المناطق .

- **ظهور دول صناعية جديدة:** هي تلك الدول التي كانت تنطبق عليها خصائص التقسيم التقليدي الدولي للعمل، أي أنها دول كانت مجمل صادراتها من المواد الأولية مقابل استرادها مواد مصنعة من الدول الصناعية، لكن مع بداية السبعينات دخلت هذه الدول مرحلة التصنيع وأصبحت بالإضافة إلى تصديرها للمواد الأولية مصدرا للمواد المصنعة (كثيفة العمل نسبيا)، وقد شملت هذه الدول ما يلي:

الجدول رقم 08: أهم الدول الصناعية الجديدة مع بداية سبعينات القرن الماضي

الإقليم أو الدولة	نسبة المواد المصنعة من إجمالي صادرات الدول النامية		
	1965	1975	1976
هونغ كونغ	%21.5	%15.8	%17.2
الهند	%17.6	%5.6	%6.1
يوغسلافيا	%13.4	%8.2	%7.4
سانغفورة	%6.5	%6.3	%6.4
تايوان	%4.1	%12.2	%15.2
المكسيك	%3.6	%5.9	%4.4
البرازيل	%2.7	%6.1	%5.1
كوريا الجنوبية	%2.3	%11.7	%14.8
الأرجنتين	%1.8	%2	%2.1
ماليزيا	%1.5	%1.9	%1.75

Source: (Woolcock, 1981, p. 14)

يبين الجدول أعلاه أهم الدول الصناعية الجديدة خلال السبعينيات من خلال نسبة المواد المصنعة فيها من إجمالي صادرات الدول النامية، والملاحظ هنا اختلاف نسب التصنيع من بلد إلى آخر وهذا نتيجة لاختلاف ظروف التصنيع في كل بلد، حيث أن ظهور هذه الدول كمصدر للمواد المصنعة في منظومة التجارة العالمية غيَر من شكل التقسيم التقليدي للعمل الذي كان، وأصبح هناك تقسيم دولي جديد للعمل في بداية السبعينات ظهرت فيه دول نامية مصدر للمواد المصنعة بعدما كانت مصدر صافي.

3-2 انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على حركة التبادل التجاري الدولي بعد 1980 :

سيتم دراسة هذا التطور من خلال التطرق إلى ما يلي:

أ- التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الدولي بعد 1980

- **التوزيع الجغرافي حسب الدول:** تبقى الدول المتقدمة صناعيا هي المهيمن على التجارة الدولية بعد الثمانينات كما هو موضح في الجدول الموالي

الجدول رقم 09: التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الدولي حسب الدول بعد الثمانينات

أهم الدول المصدرة لعام 1980		أهم الدول المصدرة لعام 1990		أهم الدول المصدرة لعام 2000		أهم الدول المصدرة لعام 2019	
البلد	نسبة الصادرات	البلد	نسبة الصادرات	البلد	نسبة الصادرات	البلد	نسبة الصادرات
ألمانيا	%11.2	الو.م.أ	%11.2	الو.م.أ	%12.3	الصين	%13.23
الو.م.أ	%11	ألمانيا	%12	ألمانيا	%8.7	الو.م.أ	%8.71
اليابان	%9.2	اليابان	%8.2	اليابان	%7.5	ألمانيا	%7.88
فرنسا	%5.8	فرنسا	%6.2	فرنسا	%4.7	هولندا	%3.76
بريطانيا	%5.1	بريطانيا	%5.3	بريطانيا	%4.4	اليابان	%3.74
كندا	%3.5	هولندا	%3.8	كندا	%4.4	فرنسا	%3.01
ايطاليا	%3.8	كندا	%3.6	الصين	%3.9	كوريا الجنوبية	%2.87
هولندا	%4.1	بلجيكا	%3.4	ايطاليا	%3.7	هونغ كونغ	%2.83
بلجيكا	%3.1	ايطاليا	%4.8	هولندا	%3.3	ايطاليا	%2.82
اسبانيا	%1	هونغ كونغ	%2.3	هونغ كونغ	%3.2	بريطانيا	%2.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2020 المتوفرة على الموقع:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

الجدول يبين نسبة صادرات أهم الدول إلى إجمالي الصادرات العالمية، إذ يلاحظ سيطرة الدول المتقدمة على التجارة الدولية وتمثل 4 دول متقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، اليابان) أهم مساهم في التجارة الدولية، فنصيبها من الصادرات مجتمعة فاق 37% عام 1980 لكن بدا بالتراجع منذ بداية التسعينات وانتقل إلى 33.2% في حين بلغ 23.34% عام 2019، ويرجع هذا إلى ظهور دول مصدرة جديدة فالصين مثلا أصبحت بداية من 2005 كأكبر مصدر في العالم متفوقة في دلك على كبريات الدول الصناعية، فانفردت لوحدها بنسبة الفوق 10% عام 2019 أين سجلت 13.23 كأكبر مساهم في الصادرات العالمية، ليس هذا فحسب بل ظهرت كوريا الجنوبية هونغ كونغ ضمن أهم الدول المصدرة

وإذا كانت للدول المتقدمة الحصة الأكبر من التجارة الدولية فان نصيب الدول النامية من هذه الأخيرة يبقى ضعيفا على الرغم من تحسنها في التسعينات بسبب مساهمة الدول الصناعية الجديدة، إلا أن الكثير من الدول النامية تبقى مساهمتها ضعيفة عاكسة تخصصها في إطار التقسيم التقليدي الدولي للعمل

- **التوزيع الجغرافي حسب التكتلات الاقتصادية:** لقد تطور اندماج دول العالم في منظومة التجارة الدولية بشكل ملفت بداية من السبعينات، فبعدما كان اندماجها يتم بشكل فردي أصبح اندماجها في شكل تكتلات إقليمية، الأمر الذي كان له تأثير بالغ على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، فقد أصبح أكثر من 80% من التجارة العالمية يقوم بها تكتلين هما الاتحاد الأوروبي وتجمع أسيا والمحيط الهادي كما هو موضح في الجدول

الجدول رقم 10: التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري الدولي حسب التكتلات بعد الثمانينات

	1995		2005		2015		2019	
	نسبة الصادرات	**نسبة الواردات**	**نسبة الصادرات**	**نسبة الواردات**	**نسبة الصادرات**	**نسبة الواردات**	**نسبة الصادرات**	**نسبة الواردات**
الاتحاد الأوروبي	%40.42	38.30%	%38.3	%37.80	%32.7	%31.27	%30.78	%32.32
تجمع أسيا والمحيط الهادي	%45.46	%46.44	%45	%47.53	%50.5	%49.9	%49.80	%50.12
النافتا	%16.5	%19.35	%14	%21.18	%14	%18.9	%13.52	%18.2
الآسيان	%6.2	%6.8	%6.5	%5.6	%7.0	%6.54	%7.44	%7.219
المركسور	%1.7	%1.77	%2.1	%1.28	%1.8	%1.74	%1.7	%1.35
الاتحاد المغاربي	%0.6	%0.64	%0.9	%0.57	%0.5	%0.74	%0.57	%0.69

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصاءات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2020 المتوفرة على الموقع

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

وتعني هذه السيطرة لكل من التكتلين المذكورين سابقا أن أكثر من 80% من التجارة العالمية للسلع تسيطر عليها أكثر من 51 دولة (23 من جانب أسيا والمحيط الهادي و27 دولة من جانب الاتحاد الأوروبي) كما أن مساهمة تكتلي الاتحاد الأوروبي والنافتا مجتمعة أكثر من 50% من التجارة العالمية، وترجع هذه المساهمة العالية لهذه التكتلات في التجارة العالمية إلى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها وكثافة المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات نتيجة عن إزالة عراقيل التجارة بين الدول الأعضاء وإعادة لتقسيم العمل الدولي فيما بينها، على عكس تكتلات الدول النامية والتي تبقى مجرد اتفاق ينتظر التنفيذ، حسب ما يوضحه الجدول فاتحاد المغرب العربي وحتى المركسور نسبة مساهمتهما في التجارة العالمية يبقى ضعيف جدا على عكس تكتل الآسيان الذي يعرف ديناميكية اقتصادية ترجمت في تطور مساهمته في التجارة العالمية.

ب- **اتجاهات التجارة الدولية بعد 1980:** إن أهم ما ميز التجارة الدولية بعد الثمانينات هو اكتسابها صفة "البينية"، أي أنها تتم بين أطراف ذات خصائص معينة ومشابهة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- **التجارة البينية حسب التكتلات الاقتصادية:** إن من مميزات عملية التكتل الاقتصادي هو إعادة تقسيم دولي للعمل بين دول التكتل لدا نجد أن صفة البينية لازمت التكتلات الاقتصادية،وهنا نميز نوعين من التجارة البينية للتكتلات هما:

- **التجارة ما بين دول التكتل (intra régional blocs trade)**: يعمل اندماج الدول في تكتلات اقتصادية على تعميق مبدأ التخصص وتقسيم أفضل للعمل بين هاته الدول مما يساهم في تكثيف المبادلات التجارية فيما بينها، ويلاحظ انه بعد التسعينات أين كان توجه الدول نحو إبرام الاتفاقيات الإقليمية ينمو بشكل متسارع زادت وبشكل ملفت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لمناطق هذه الاتفاقيات خاصة تلك المبرمة بين دول المتقدمة والناشئة، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم 11: التجارة البينية لبعض للتكتلات الاقتصادية خلال (1980-2019)

	1980	1995	2000	2010	2019
الاتحاد الأوروبي	%62.2	%67.2	%67.7	%64.52	%63.63
النافتا	%33.6	%46.2	%55.7	%48.74	%49.41
الآسيان	%17.3	%24.4	%23.3	%24.38	%23.59
المركسور	%11.6	%20.3	%20	%14.72	%12.18
الاتحاد المغاربي	%0.3	%2.2	%2.2	%2.39	%3.09
مجلس التعاون الخليجي	%3.0	%4.9	4.9%	%6.56	%10.13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2020 المتوفرة على الموقع:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

كما يظهر من الجدول الارتفاع بشكل واضح على مستوى تكتل النافتا حيث بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 1994 ارتفعت هذه النسبة من 33.6% عام 1980 إلى حوالي 47% في 1995 لتصل سنة 2000 حوالي 56%، والوضع نفسه بالنسبة لتكتل الآسيان فبانتقاله من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة عام 1992 ارتفعت نسبة تجارته البينية من 17.3% عام 1980 إلى 24.4% عام 1995 وبقت عند هذا المستوى بعد دخول الألفية الجديدة، ويمكن إبداء الملاحظة نفسها حتى على مستوى تكتلات الدول النامية كالاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي لكن يبقى تطور هذه النسبة في هذه التكتلات ضئيل جدا.

- **التجارة ما بين التكتلات الاقتصادية (inter régional blocs trade)**: لقد أثرت الاتفاقيات الإقليمية بين الدول بشكل ملفت على اتجاهات التجارة الدولية فبالإضافة إلى تكثيفها للتجارة داخل المناطق الجغرافية فانه يلاحظ أن التجارة الدولية أصبحت تتم ما بين تكتلات محددة، وبالفعل ففي عام 2010 شكلت التجارة ما بين الاتحاد الأوروبي ولنافتا والآسيان حوالي 80% من حصة التجارة العالمية، بينما بلغت حصة التجارة العالمية التي تمارس خارج هذه التكتلات تساوي 16.4% من التجارة العالمية (Siroen, 2004, p. 07)

وعليه فالتجارة الدولية تتجه إلى أن تكون تجارة بينية داخل تكتلات معينة (intra regional blocs trade) وتتم في إطار هذه التكتلات (inter régional blocs trade)

- **التجارة البينية للشركات (Intra firm trade):** تمثل التجارة ما بين الشركات نحو ثلث التجارة الخارجية للدول المتقدمة، وهي في اغلبها تجارة تتم بين الشركة الأم وفروعها ويفسر تزايد هذا النوع من التجارة بعملية تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات، خاصة بعد الثمانينات عند إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية وتوسيع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما جعل هذه التجارة تحتل نسبة معتبرة من إجمالي التجارة الخارجية للدول المتقدمة والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم 12: تطور التجارة البينية للشركات متعددة الجنسيات لبعض الدول

	الصادرات		الواردات	
	1990	**1999**	**1990**	**1999**
الولايات المتحدة الأمريكية	%32.8	%36.2	%43.7	%39.4
التجارة بين الشركات امريكية وفروعها	%23.1	%27.7	%16.1	%17.2
التحارة بين شركات أجنبية وأمريكية	%9.7	%8.6	%27.6	%22.2
اليابان	16.6%	%30.8	%14.7	%23.6
التجارة بين الشركات اليابانية وفروعها	%14.5	%28.6	%4.2	%14.8
التجارة بين شركات أجنبية ويابانية	%2.1	%2.2	%10.5	%8.8
فرنسا	34.0%	%40.6	%19.0	%35.8
التجارة بين الشركات الفرنسية وفروعها	%21.0	%29.0	%07.0	%7.5
التجارة بين شركات أجنبية وفرنسية	%13.0	%17.6	%11.0	%28.3

Source : (Francais, 2006, p. 16)

من الجدول يلاحظ تزايد أهمية هذه التجارة بالنسبة لهاته الدول سواء من جهة الصادرات والواردات، وتكون بنسبة اكبر في حالة التجارة في المنتجات المتشابهة أو ما يسمى التجارة داخل الصناعة، أين تمثل هذه التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية ما يفوق 50% من إجمالي تجارتها الخارجية، الاتحاد الأوروبي ما بين 60% إلى 70% من إجمالي تجارته الخارجية، إما اليابان فتمثل هذه التجارة من 30% إلى 40% من إجمالي تجارته الخارجية (OECD, 2002, p. 161).

الخاتمة:

على ضوء ما تقدم من دراسة وتحليل لموضوع انعكاسات تطور التقسيم الدولي للعمل على حركة التبادل التجاري الدولي، يمكن في الأخير الخروج بالنتائج التالية:

- ساهم انهيار النظام الاستعماري في العالم، والانفتاح التجاري لبعض الدول النامية وما رافقه من نظام تدويل للإنتاج المتبنى من قبل الشركات متعددة الجنسيات، واندماج بعض الدول في شكل تكتلات في تغيير النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل؛
- التقسيم الدولي للعمل بشكلية التقليدي والجديد لم ولن يكون في صالح الدول النامية، فالعالم منقسم إلى مركز متطور بقيادة الدول الكبرى ومحيط هامشي متخلف وتابع للمركز؛
- رغم تغير نمط التقسيم الدولي للعمل وظهور بعض الدول النامية المصنعة إلا أن تصنيعها هذا كان في السلع كثيفة العمل وتصديرها لها لا يعني الغياب الكامل للمواد الأولية من مجمل صادراتها،

- ظهور دول نامية مصنعة ترافق مع ظاهرة التدويل بقيادة الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل بطريقة "الخط الإنتاجي" أين يكون نصيب الدول النامية منها إلا التصنيع الهامشي أو الأجزاء من القطع أو أنها تكون نقطة تجميع هذه القطع؛
- يعمل اندماج الدول في تكتلات اقتصادية على تعميق مبدأ التخصص وتقسيم أفضل للعمل بين هاته الدول، فتزيد درجة تخصص دول الأعضاء نتيجة لعملية الاندماج.

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات التالية:

- على الدول النامية خاصة التي تعمل وفق التقسيم التقليدي أن تدفع باقتصادياتها وتعمل على تنويعها من خلال العمل وفق مبدأ التنمية المستدامة، حتى تضمن الاندماج الجيد في منظومة الاقتصاد العالمي.
- على الدول النامية تفعيل تكتلاتها المقامة حاليا أو الدخول في تكتلات جديدة مبنية على أسس اقتصادية سليمة، الأمر الذي يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية

الإحالات:

*اذ تعتبر بداية الثمانينات نقطة تحول في العلاقات الدولية خاصة مع تولي رونالد ريغن ذو النزعة الليبيرالية الحادة الداعمة لمشروع عولمة الاقتصاد العالي رئاسة الولايات المتحدة الامريكية، وما توالى وراء ذلك من إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية وتوسيع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وانفتاح تجاري دولي.

**مصطلح "the Triad" يعني باللغة العربية "الثالوث" اطلقة الاقتصادي الياباني "Kenichi Ohmae" في كتابه " Triad Power: The Coming Shape of Global Competition" عام 1985 تعبيرا عن الجهات الجغرافية الثلاثة الفاعلة للعولمة ويقصد بها: أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، اليابان

المراجع

Adda, J. (2004). *La mondialisation de l'économie* (éd. 6eme edition). Paris: La Découverte.

Amine, S. (1973). *Unequal development: An essay on the social formation of pripheral capitalism.* englandl: the harseter press.

Bairoch, P., & Kozul, R. (September 1995). globalization myths: some historical reflections on integration,industrialization and gowth in the world economy. *WIDER conference on transnational corporations and the global economy.* combridge: kings college.

Forowicz, Y. (1995). *economie internaionale: a l'heur des grandes transformations* . Québec, canada: Beau Chemain.

Francais, C. (2006). *Mondialisation et commerce international: le role des firmes internationales dans le commerce international.* Paris.

Gervaise, Y., & Jambard, P. (1998). *le commerce international : des espaces interdépendants.* Paris: Armand Colin.

OECD. (2017). *Economic Outlook.* Paris: OECD.

Rainelli, M. (2000). *le commerce international.* Paris: La Découverte.

Samuelson, A. (1990). *Economie internationale contemporaine: aspect, réels et monétaire* (éd. 3eme edition). Paris: Office publications universitaires.

Siroen, J. M. (2004). *la regoionalisation de l'economie mondiale.* Paris: La Découverte.

Thomas, p. (1981). Overseas trade and empire. In D. McCloskey, & c. u. press (Ed.), *The economic of history of britain since 1700-1860.* combridge.

Woolcock, S. (1981). *The newly industrializing countries: trade and adjustment in OECD economies.* London, The institute of international affairs: Chathan House Papers.

حياة رصاع. (2013). اثر التطورات العالمية الراهنة لى صناعة النقل البحري العربي ومدى التكيف معها (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران 1.

عبد العزيز فهمي هيكل. (1996). *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية.* بيروت: دار النهضة العربية.

عبد الله خبابة، و رابح بوقرة. (2014). *الوقائع الاقتصادية -من التاريخ القديم الى بداية القرن الواحد والعشرين- (بحث).* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة: جامة محمد بوضياف.

كمال دمدوم. (2001). *الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية (مطبوعة).* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ولوم التسيير، سطيف: جامعة سطيف 1.

محمد حشماوي. (2006). *الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية (رسالة دكتوراه).* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامة الجزائر 1.

محمد خميس الزوكة. (2004). *جغرافية التجارة الدولية.* الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد دياب. (2010). *التجارة الدولية في عصر العولمة.* بيروت: دار المنهل اللبناني.